الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الثالثة
2025-2024

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 04 نوفمبر 2025

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: الاستماع إلى وزيرة المالية حول مشروع مهمة المالية لسنة 2026.

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (14)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (01)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (02)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة 10
- الختم: الساعة 14 و30دق

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع نظيرتها بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم يوم الثلاثاء 4 نوفمبر 2025، خُصّصت للاستماع إلى وزيرة المالية لمناقشة مشروع مهمة المالية لسنة 2026.

وفي مستهل الجلسة، قدّمت الوزيرة عرضا شاملا حول مهمة المالية لسنة 2026، بيّنت من خلاله أنّ وزارة المالية تسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال المالية العمومية، من خلال جملة من البرامج التي تشمل الديوانة، والجباية، والمحاسبة العمومية، ومصالح الميزانية، والدين العمومي، والقيادة والمساندة. وذلك بما يمكن من:

- المساهمة في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الشامل وتدعيم صلابة التوازنات المالية والاقتصادية،
- تأمين نفقات الدولة والإيفاء بكل التزاماتها الداخلية والخارجية،
- تدعيم قدرة الدولة على التعويل على الذات وتدعيم مواردها الذاتية وتحقيق توزيعها الكفء والعادل،
- تكريس العدالة الجبائية بما يضمن مساهمة منصفة لكافة الفاعلين الاقتصاديين،
- إعداد وتقديم حسابات موثوقة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

واستعرضت الوزيرة أهم النتائج المحققة خلال سنة 2025 المتمثلة أساسا في الإيفاء بالتزامات الدولة وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تكريس سياسة التعويل على الذات عبر تحسين تعبئة موارد الميزانية وتأمين السيولة الضرورية لتأدية النفقات وذلك بوضع الآليات التي تمكّن من متابعة السيولة وتقديرها وحسن التصرف فيها.

فعلى مستوى الموارد، أفادت الوزيرة أنّ نسق استخلاص الموارد الذاتية قد شهد تطورا مستمرا خلال السنوات 2021-2025. حيث تم تسجيل نسبة تطور إلى موفى سبتمبر 2025 بـ 6,9 % مقارنة بالنتائج المحققة بنفس الفترة من سنة 2024، أي ما يمثل نسبة انجاز بـ 72,1 % من تقديرات قانون المالية لسنة 2025. وسجلت المداخيل الجبائية زيادة بـ 7,6 %مقارنة بالنتائج المحققة بنفس الفترة من سنة 2024. وتمثل المداخيل الفورية 94,4 % من جملة المداخيل الذاتية في حين مثل استخلاص الديون المثقلة حوالي 5,6 % من جملة المداخيل الذاتية.

وأضافت الوزيرة أنّ مردود المراقبة الجبائية قد سجّل إلى موفى سبتمبر 2025 تطورا بنسبة 1,6 % مقارنة بنفس الفترة من 2024 ويعود ذلك إلى:

- تكثيف عمليات المراقبة والمراجعة الجبائية،

- إنجاز فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي لعدّة تدخلات للحد من الاقتصاد الموازي ومكافحة التهرب الجبائي،
- قيام إدارة الجباية بتدخلات للحث على تحسين الامتثال التلقائي للمطالبين بالأداء وتحسين الخدمات (حوالي 500 ألف عملية إسناد شهائد وأذون تزود و180ألف مكتوب تحسيسي)،
- مواصلة عمليات المسح الميداني للتثبت من مدى احترام المطالبين بالأداء لواجباتهم الجبائية وإدماج الناشطين غير المصرحين بوجودهم في القطاع المنظم، حيث تم خلال سنة 2025 وإلى غاية شهر سبتمبر، إعداد حوالي 40.000 بطاقة مسح وتمّ اكتشاف 1593 مطالبا بالأداء ممّن يمارسون أنشطة دون إيداع تصريح بالوجود، بالإضافة إلى اكتشاف 380 حالة عدم تطابق النشاط الفعلي والنشاط المصرح به.

هذا واستعرضت الوزيرة تقدم إنجاز أهم المشاريع على غرار تجديد المنظومات المعلوماتية والرقمنة لتكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على اتخاذ القرار من خلال النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص والنظام المعلوماتي للديوانة والنظام المعلوماتي للتصرف في الدين العمومي.

وفيما يتعلق بالنظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص، أفادت أنه من بين الإجراءات في هذا المجال هو الحساب الجبائي الموحد الذي سيمكن من توفير عديد الخدمات عن بعد لفائدة المطالب بالأداء والذي سيدخل حيّز الخدمة خلال الثلاثية الأولى لسنة 2026.

وتتمثل هذه الخدمات أساسا في الاطلاع على الملف الجبائي وعلى الواجبات الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية بصفة مفصلة واحتساب وخلاص الأداءات وإيداع مطالب في بعض الخدمات على غرار مطلب لتغيير عنوان النشاط أو المقر الاجتماعي المضمن بالملف الجبائي.

وأضافت أنّه سيتم توسيع مجال استعمال المنصّة الإلكترونية الخاصّة بإعداد شهائد الخصم من المورد عن بعد "TEJ " والتي ستمكّن مصالح المراقبة الجبائية من استقصاء أرقام معاملات المطالبين بالأداء، والتأكد من صحة شهائد الخصم من المورد التي تمكن المطالبين بالأداء من حق الطرح ومتابعة عمليات دفع مبالغ الخصم من المورد التي قام بها المطالبون بالأداء في الآجال القانونية

كما أكدت أنّه سيتم الاعتماد على منظومة LICOBA المتعلقة بالتصريح بالحسابات البنكية والتي ستمكن من التصريح الدوري خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل ثلاثية بأرقام الحسابات التي تولت البنوك فتحها أو غلقها خلال الثلاثية السابقة وهوية أصحابها، هذا بالإضافة إلى تركيز جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان ووضعه حيز الاستغلال « NACEF » Caisses enregistreuses

وبخصوص النظام المعلوماتي للمحاسبة العمومية والاستخلاص ورقمنة الخدمات، بيّنت الوزيرة أنه سيتم العمل على مواصلة إنجاز منظومة التصرف في الطوابع الجبائية الالكترونية (e-timbres.finances.gov.tn) ووضع المنظومة الخاصة لبيع الطوابع حيز الاستغلال سنة 2023 " E-Timbre".

وبخصوص النظام المعلوماتي للديوانة، أفادت أنّ هذا المشروع يهدف إلى رقمنة كل الإجراءات الديوانية من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة في تطوير البرمجيات وتشبيك قواعد البيانات ممّا سيمكّن من الاستغناء عن الطابع المادي للوثائق ومن اختصار آجال تسريح البضائع، مشيرا إلى أنّه سيتمّ الإعداد للانطلاق في استغلال المرحلة الأولى للمشروع بصفة فعلية خلال موفى سنة 2025.

وبالنسبة للنظام المعلوماتي للتصرف في الدين العمومي، تتمثل أشغال أهم الإصلاحات المتعلقة به في تحديث منظومة «SIADE» للتصرف في الدين لتشمل كافة مكونات الدين العمومي (داخلي وخارجي) وكذلك الدين المضمون من طرف الدولة بالإضافة الى الديون الممنوحة الى المؤسسات العمومية وإستكمال النسخة الأولى من تحديث منظومة سياد للتصرف في الدين الخارجي وانجاز ووضع حيز الاستغلال لمنصة جديدة للمساعدة على أخذ القرار.

وأضافت الوزيرة أنه في إطار إصلاح النظام المحاسبي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، تم إلى موفى شهر أكتوبر 2025 مواصلة استكمال الإطار المرجعي للمعلومة الماليّة والقرارات المتعلّقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدّولة والمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحلية والمصادقة على الرأي التفسيري المتعلق بمعيار حسابات الدّولة الخاص بالأصول الثابتة المادية، مما يسهل في هذه المرحلة أشغال جرد وتقييم هذه الأصول ومواصلة تأطير أشغال جرد الأصول الثابتة الماديّة لإعداد الموازنة الافتتاحيّة من خلال المشاركة في إعداد أدلّة إجراءات الجرد وإعداد بطاقات جرد أصول البنية التحتيّة (الجسور والطرقات والسدود) حسب مقتضيات معايير حسابات الدولة.

كما أكدت أنه سيتم تركيز مشروع النظام المعلوماتي لمحاسبة الدولة «MOSIE» من خلال العمل على مواصلة الاعمال التحضيرية لاقتناء النظام المعلوماتي المحاسبي للدولة «MOSIE» الذي يهدف إلى تركيز منظومة معلوماتية حول محاسبة الدولة تشمل المحاسبة الميزانيّاتيّة والمحاسبة العامّة والتحليلية والتصرف في السيولة والمساعدة على اتخاذ القرار: مشيرة إلى أنه تم في موفى سنة 2024 امضاء اتفاقية الهبة بين وزارة المالية والممول KFW قصد تمويل اقتناء النظام المحاسبي للدولة، ويتم حاليا الإعلان عن طلب العروض.

واستعرضت الوزيرة المحاور الاستراتيجية للمهمة لسنة 2026 المتمثلة في تدعيم صلابة التوازنات المالية وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية ودعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو وتدعيم حوكمة وتعزيز المنظومات المعلوماتية والتحول الرقمي، إضافة إلى مقاومة التهرب الجبائي

والتهريب ومقاومة الفساد وادماج الاقتصاد الموازي. وأكدت الوزيرة أنه سيتم تنزيل هذه المحاور ضمن إطار الأداء لمهمة المالية عبر 19 هدفا و58 مؤشر قيس الأداء.

وفيما يتعلق بتوزيع نفقات المهمة لسنة 2026، بيّنت وزيرة المالية أنّ ميزانية مهمة المالية لسنة 2026 تبلغ ما قدره1477 م. د أي بزيادة بـ 6 % مقارنة بسنة 2025 وتتوزع حسب طبيعة النفقة حيث تمثل نفقات التأجير نسبة 80% من مجموع نفقات المهمة لسنة 2026. وتمثل نفقات الاستثمار نسبة 10% من مجموع نفقات المهمة لسنة 2026 وقدرت نسبة تطورها بـ 45 % تعهدا و20 % دفعا، ويعود هذا التطور بالنسبة لاعتمادات الدفع أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار نسبة التقدم المادي لإنجاز المشاريع المتواصلة بالنسبة للسنوات السابقة ونسبة الإنجاز المتوقعة بالنسبة للمشاريع الجديدة.

وأوضحت أن تقديرات نفقات البرامج ذات التفرع الجهوي (الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية) تمثل حوالي 91 % من مجموع تقديرات نفقات المهمة لسنة 2026. أمّا البرامج المركزية وهي برنامج مصالح الميزانية والدين العمومي والقيادة والمساندة فهي تمثل حوالي 9 % من مجموع تقديرات نفقات المهمة لسنة 2026.

وبخصوص الموارد البشرية لوزارة المالية، أفادت الوزيرة أنه سيتم تدعيم الرصيد البشري للمهمة بالنسبة لسنة 2026 من خلال تراخيص الانتدابات بعنوان سنة 2026 وخريجي مدارس التكوين من خلال 41 خطة انتداب (الأكاديميات العسكرية والبحرية IFID-IEDF) وانتداب مباشر لـ 1771 خطة انتداب منها 58 خطة باحث إداري (57 خطة لبرنامج الجباية وخطة واحدة لبرنامج مصالح الميزانية).

وبخصوص ميزانية مهمة المالية لسنة 2026 حسب البرامج، أوردت الوزيرة أنّ تقديرات ميزانية برنامج الديوانة تتمثل في 588,3 م د أي بزيادة قدرها 3 % مقارنة بسنة 2025. وقدرت نفقات قسم الاستثمار لسنة 2026 بـ 70 م.د أي بزيادة قدرها 24 % مقارنة بسنة 2025.

وتتمثل أهم المشاريع في:

- بناء وتهيئة مقرات الديوانة: 22,8 م.د تعهدا و 12,8 م.د دفعا
- تجهيز مقرات الديوانة: 73,3 م.د تعهدا و 53,3 م.د دفعا (منها 30 م.د دفعا بعنوان اقتناء أجهزة السكانار و7,0 م.د بعنوان تأهيل وصيانة المنظومة المعلوماتية سند).

وبالنسبة لبرنامج الجباية، أفادت أنها تبلغ 313,8 م.د بالنسبة لسنة 2026 أي بزيادة قدرها 7 % مقارنة بسنة 2025. ويقدر ارتفاع نفقات التأجير لهذا البرنامج بنسبة 8 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2025 ويعود ذلك أساسا إلى احتساب الانعكاس المالي المترتب عن انتداب 140 ملحقا بالتفقد و200 مراقب للمصالح المالية في غضون شهري أكتوبر ونوفمبر 2025. والترخيص في انتداب 757

خطة خلال سنة 2026. كما قدرت نفقات الاستثمار بـ 15,4م.د أي بزيادة قدرها 12% مقارنة بسنة 2025. وتتمثل أهم المشاريع في: تهيئة وبناء مقرات: 5,5 م.د تعهدا و8,2 م.د دفعا.

وفيما يتعلق ببرنامج المحاسبة العمومية، أفادت أنّ تقديرات ميزانية برنامج المحاسبة العمومية تبلغ 441.5 م.د بالنسبة لسنة 2026 أي بزيادة قدرها 9 % مقارنة بسنة 2025. يقدّر تطوّر نفقات التأجير لهذا البرنامج بنسبة 10% مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2025 ويعود ذلك أساسا إلى احتساب الانعكاس المالي المترتب عن تراخيص الانتدابات 578 خطة بعنوان سنة 2026.كما قدرت نفقات الإستثمار بـ 35 م د أي بزيادة قدرها 10% مقارنة بسنة 2025. وتتمثل أهم المشاريع في مشاريع تهيئة وبناء مقرات: 30.1 م.د تعهدا و 28.4 م.د دفعا.

وبخصوص البرامج المركزية (مصالح الميزانية والدين العمومي والقيادة والمساندة)، أفادت الوزيرة أنّ تقديرات ميزانية البرامج المركزية تبلغ 133,2 م.د بالنسبة لسنة 2026 أي بزيادة قدرها 9 % مقارنة بسنة 2025. ويقدّر تطوّر نفقات التأجير بنسبة 4% مقارنة بالاعتمادات المرسّمة لسنة 2025 ويعود ذلك أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار لتراخيص الإنتدابات بعنوان سنة 2026 والمقدرة بـ22 خطة وبرنامج الترقيات بعنوان سنة 2026. كما قدرت نفقات الاستثمار بـ 21,3 م.د أي بزيادة قدرها 32 % مقارنة بسنة 2025. وتتمثل أهم المشاريع في مشاريع تعهد وترميم: 0,2 م.د تعهدا و 3,4 م.د دفعا وبرنامج الصمود ضد الكوارث الطبيعية: 0,1 م.د تعهدا و 2,1 م.د دفعا ومشروع الإنتاج الذاتي للطاقة الكهروضوئية بمقرات الوزارة 3,5 م د تعهدا و 6,3 م د دفعا ومشروع اعتماد جهاز تسجيل عمليات الاستهلاك على عين المكان 3,7 م.د تعهدا و 3,4 م.د دفعا.

وخلال النقاش، اعتبر النواب أنّ الاعتمادات المرصودة لهذه المهمة غير كافية ولا تتلاءم مع حجم المهام الموكولة لها، مؤكدين أنّ وزارة المالية تعتبر فاعلا اقتصاديا رئيسيا من شأنه سن الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتحقيق النجاعة المالية والعدالة الجبائية، وذلك في إطار تعزيز التنسيق بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لتطوير السياسات المالية ضمن رؤية وطنية شاملة تقوم على الشفافية والمساءلة والتوازن الاجتماعي.

ودعوا إلى ضرورة التحكم في النفقات وإعادة توجيهها للاستثمار. واستفسروا عن دواعي عدم إحالة مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية لكي يتسنى تمرير مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2022، إلى جانب غياب التعاطي مع مبادرة النواب بخصوص مقترح تنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي ومقترح تنقيح القانون الأساسي للميزانية.

وبخصوص تكريس الرقمنة، أشار النواب إلى البطء النسبي في تنفيذ هذا المسار، وإلى تواصل غياب آليات الدفع الإلكتروني في عدد من الإدارات العمومية، وهو ما يعطّل المعاملات ويحدّ من نجاعة الخدمات المالية. ودعا المتدخلون إلى تسريع استكمال رقمنة المنظومات الجبائية والديوانية

والمحاسبية، وتوسيع شبكة الخدمات الرقمية لتشمل مختلف الجهات، بما يضمن العدالة في النفاذ إلى الخدمات الإدارية.

وفيما يتعلق بالإصلاح الجبائي والعدالة الجبائية، أكد النواب على ضرورة تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمراجعة الجبائية مع مختلف الفاعلين الاقتصادين على غرار المواطنين بالخارج مشيرين إلى ضرورة وضع آليات ناجعة للتعرف على عناوينهم الفعلية لكي يتسنى اعلامهم بواجباتهم الجبائية في الآجال القانونية. وأكدوا على ضرورة التخفيف من الضغط الجبائي المسلّط على الفئات المتوسطة والشركات الصغرى مقابل اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وهو ما يخلّ بمبدأ المساواة أمام الضريبة.

وطالب النواب بضرورة إيجاد آليات أكثر نجاعة لإدماج الأنشطة الموازية بصفة تدريجية في الدورة الاقتصادية الرسمية، على غرار تغيير العملة مع تبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداء وتوعية المواطنين بأهمية الجباية كواجب وطني يساهم في تمويل المرفق العام، إلى جانب تسجيل الأنشطة الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الضرائب على التجار الصغار وتوخي الجرأة في التعامل مع حجز السلع للمهربين الكبار الذين يمثلون نسبة هامة في منظومة التجارة الموازية.

كما أثار النواب مسألة التأخر المسجل في إجراءات المراجعة الجبائية وإرساء منظومة واضحة لاسترجاع فائض الأداء في آجال معقولة، خاصة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من صعوبات مالية هامة. كما اقترحوا إقرار عفو ديواني وعفو في خطايا الشيكات بدون رصيد بما يمكّن من مزيد تدعيم ميزانية الدولة.

كما تمّ طرح إشكاليات تتعلق بالحساب الجبائي الموحد الذي يجب التسريع في اعتماده. كما أثاروا مسألة تضارب المصالح فيما يتعلق بالموفق الجبائي الذي يترأس لجنة الصلح على مستوى الجهات وطالبوا بتغيير تركيبة هذه اللجنة لضمان حيادها وتعزيز ثقة المطالب بالأداء في مصالح الجباية، إلى جانب توضيح آليات عملها وتوسيع فروع هذه الهياكل في الجهات، حتى يتمكن المواطن من تسوية وضعيته دون تعقيدات إجرائية.

وبخصوص حوكمة التصرف في الدين العمومي، طالب النواب بنشر بيانات دقيقة ومبسطة حول مكونات الدين العمومي ومصادره واستعمالاته.

ومن جهة أخرى، دعوا إلى ضرورة تعزيز آلية التحسيس والتثقيف بما يمكن من تحسين العلاقة بين المطالب بالأداء والسلط المالية المختصة لا سيما أعوان الخزينة. كما دعوا إلى تشجيع المواطن على التقليص من التداول نقدا من خلال تعزيز الدفع الإلكتروني وتخصيص ومضات اشهارية تحسيسية في هذا الجانب استئناسا بعديد التجارب المقارنة.

واقترحوا أن يتم اعتماد الميزانية المفتوحة بما يعزّز ثقة المواطن في المالية العمومية، وذلك بشكل مبسط وشفاف من خلال منصات رقمية بأدوات تفاعلية تمكّن المواطن من متابعة موارد ونفقات الدولة في إطار التزام الدولة بمبدأ الشفافية التي تعتبر أساس الحكم الرشيد.

كما أثارت عدة تدخلات مسألة الموارد البشرية داخل وزارة المالية، حيث اعتبروا أنّ هناك نقصا ملحوظا في الإطارات والأعوان بعدد من الإدارات الجهوية ومكاتب الأداء والقباضات المالية، إضافة إلى ضرورة تحسين ظروف العمل بالنسبة لأعوان الديوانة وعدول الخزينة خاصة في المناطق الداخلية والحدودية. واقترحوا في هذا الإطار تدعيم الانتدابات وتحسين الوضعية المهنية والمادية للأعوان، مع توفير التكوين المستمر والدعم اللوجستي الضروري لأداء مهامهم في أفضل الظروف. كما أكدوا على ضرورة بناء مكاتب مراقبة الأداءات في عدد من المعتمديات لتقريب الخدمات من المواطن.

وفيما يخصّ الديوانة، شدّد النواب على أهمية الدور الذي تضطلع به لحماية الاقتصاد الوطني، غير أنّ ضعف الاعتمادات المرصودة لها يحدّ من قدرتها على مواجهة التهريب والتجارة الموازية، خاصة في المناطق الحدودية. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة دعم الوسائل اللوجستية بالديوانة لتحسين أدوات المراقبة مشيرين إلى أهمية تدعيم دور الديوانة في التصدي لظاهرة تهريب المخدرات التي أصبحت تهدّد الأمن الوطني.

وفي هذا الإطار، أشار النواب إلى تفاقم نسبة المحجوزات وصعوبة التصرف فيها خاصة فيما يتعلق بتحديد التسعيرة التي يجب أن تكون في كنف الشفافية، وما يترتب عنها من خسائر مالية وتبديد للممتلكات، مؤكدين في هذا الجانب على ضرورة مراجعة الآليات القانونية الخاصة بالتصرف في المحجوزات لتفادي هذا الإشكال، هذا بالإضافة إلى تكثيف عمليات المراقبة بالكاميرات لضمان عدم التعسف على المواطن. كما تطرقوا إلى أهمية الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال التجارة الخارجية والتي يجب ألاّ تكون مطيّة للتلاعب بالأسعار من قبل المصدّر الأجنبي في عمليات التوريد.

وأشاروا في هذا السياق إلى أهمية توخي الشفافية في بيع المحجوز خاصة فيما يتعلق بالتصرف في السيارات المحجوزة لدى الديوانة في إطار "بتات".

أما بخصوص الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، فقد أشار النواب إلى النقص المسجل في مادة التبغ وتفشي السوق السوداء، داعين إلى مراجعة سياسات التوزيع وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص لضمان التزويد المنتظم وتحقيق موارد إضافية للدولة.

وأثار النواب مسائل مختلفة تعلقت أساسا بالتسريع في تسوية وضعية عمال المناولة الذين تم إدماجهم بمقتضى قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة وتسوية وضعية من طالت بطالتهم، إلى جانب مزيد توضيح دور المجلس الوطني للجباية، إضافة إلى وضعية الشركات التعاونية باعتبار دورها في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي خاصة من خلال جمع محاصيل الحبوب وتوفير البذور اللازمة.

كما أثار النواب أهمية اعتماد المقاصة لديون المؤسسات «compensation publique» وضرورة تنقيح القانون المتعلق بحوكمة المساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية التي أصبحت تشكّل عبئا على المالية العمومية. كما تطرق النواب إلى ضرورة التسوية القانونية لوضعية المجلس الوطني للجهات والأقاليم في إطار مهمة خاصة من خلال التنصيص على ذلك في القانون الأساسي للميزانية.

وتعرض النواب إلى ضرورة تعزيز دور لجنة الصلح الجبائي. واستوضحوا عن دواعي اللجوء إلى ممول أجنبي لتمويل النظام المحاسبي للدولة معبرين عن تخوفهم من فرض املاءات من قبل المموّل مقابل هذه الهبة. وفي ذات السياق، استفسروا عن آجال تفعيل المحاسبة ذات القيد المزدوج بمؤسسات الدولة.

وفي ردّها على مجمل هذه التدخلات، عبّرت وزيرة المالية عن شكرها لنواب اللجنتين للتساؤلات والملاحظات الوجيهة التي تم تقديمها، مؤكدة أن تحقيق العدالة الجبائية والنجاعة المالية يتطلب تضافر الجهود المشتركة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية.

وأعربت الوزيرة عن اتفاقها التام مع النواب حول ضرورة إيجاد حلول هيكلية وعميقة لمعضلة الاقتصاد الموازي، معتبرة أن هذا الملف يمثّل أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة. وأوضحت أن مقاومة الاقتصاد الموازي، هو رهين عمل وطني مشترك يضم جميع الهياكل والمؤسسات الأمنية والرقابية والجبائية. وأكدت أن الوزارة تعمل ضمن مقاربة شاملة تهدف إلى التحسيس بأخطار الاقتصاد غير المنظم على الاستقرار المالي والعدالة الجبائية، إلى جانب اعتماد برامج لإدماجه تدريجيًا في الدورة الرسمية مع ضمان التوازن بين الرّدع والمرافقة.

وفيما يتعلّق بمسألة الضغط الجبائي واسترجاع فوائض الأداء، أقرت الوزيرة بوجود بعض الصعوبات والإشكاليات التقنية التي تسببت في تأخير عملية الاسترجاع، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على مراجعة المنظومة برمّتها لتسريع الإجراءات وضمان حقوق المؤسسات والمواطنين على حدّ سواء.

وأوضحت أن قيمة المبالغ المسترجعة بعنوان الأداء على القيمة المضافة بلغت إلى حدود نهاية سبتمبر 2025 نحو 691 م.د مقابل 431 م.د في نفس الفترة من السنة السابقة، وهو ما يعكس تحسنًا ملحوظًا رغم استمرار بعض النقائص. وأكدت أن الرقمنة ستساهم مستقبلاً في تقليص آجال المعالجة وفي الحد من الأخطاء الإدارية والورقية، بما يعزز الشفافية ويضمن الثقة المتبادلة بين الإدارة ودافعي الضرائب.

وفي معرض حديثها عن المطالبين بالأداء من التونسيين المقيمين بالخارج، أكدت السيدة وزيرة المالية أنّ الوزارة أولت عناية خاصة بهذه الفئة التي تمثّل رافدًا أساسيًا للاقتصاد الوطني. وأضافت أنه في إطار الحرص على التخفيف من الإجراءات الإدارية والجبائية تمّ بمقتضى مشروع قانون المالية لسنة

2026، التخلّي عن إلزامية التصريح الجبائي لثلاث سنوات، وهو إجراءً يهدف إلى تبسيط المسار الإداري ويمكّن المقيمين بالخارج من تسوية وضعياتهم الجبائية بمرونة ودون أعباء إضافية.

وفي هذا السياق، شدّدت على ضرورة توعية الجالية التونسية بأهمية التصريح بممتلكاتهم ومداخيلهم. وأبرزت في هذا السياق أنه سيتم التوجّه نحو تركيز خدمات رقمية متطورة وشبابيك موحّدة خاصة بالتونسيين المقيمين بالخارج، بما يُيسّر التعامل الإداري ويعزّز التواصل المباشر معهم في إطار من الشفافية والنجاعة.

وبخصوص مشروع النظام المعلوماتي لمحاسبة الدولة، أوضحت الوزيرة أن هذا المشروع يكتسي أهمية بالغة للنهوض بالمالية العمومية، وسيتم تمويله في إطار هبة ألمانية دون أي شروط أو إملاءات خارجية، مؤكدةً أن التنفيذ يتم بإشراف مباشر من كفاءات وإطارات وزارة المالية. وبيّنت أن الهدف من هذا النظام هو إرساء محاسبة عامة مزدوجة القيد للدولة، بما يضمن دقة وشفافية المعلومة المالية ويُمكّن من التدقيق الشامل في حسابات الدولة وأصولها، ويسرّع عملية إعداد التقارير المالية. كما أشارت إلى أن هذا المشروع يقتضي عملية جرد شاملة لأملاك الدولة المادية وغير المادية، ويتطلب تنسيقا بين جميع الوزارات والهياكل العمومية.

وفيما يتعلق بموضوع الرقمنة المالية وتطوير الخدمات الإلكترونية، أفادت الوزيرة أن هناك تقدّم هام في هذا المجال، حيث بلغ عدد المنخرطين في منظومة التصريح والدفع عن بعد أكثر من 125 ألف منخرط، وبلغت المبالغ المستخلصة إلكترونيًا إلى غاية موفى سبتمبر 2025 ما يقارب 17500 م.د. كما سجلت عمليات الدفع عبر الأجهزة الإلكترونية أكثر من 200 ألف عملية بمجموع 705 م.د، بالإضافة إلى خلاص أكثر من 48 ألف خطية مرورية عن بعد بقيمة حوالي 3 م.د.

وأعلنت الوزيرة أن مشروع خلاص معلوم الجولان ومعلوم التعويض عن بعد سينطلق رسميًا في جانفي 2026، مؤكدةً أن الوزارة تعمل على رفع نسبة التغطية الإلكترونية لتصل تدريجيًا إلى تعميم كامل.

وتطرقت الوزيرة إلى الإشكاليات المتعلقة بتوزيع مكاتب القباضات المالية وضعف التغطية الجغرافية، مؤكدةً أن الوزارة تعمل على توسيع الشبكة لتشمل المناطق التي تعاني من نقص، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية، مشيرة إلى وجود 237 قباضة مالية متعددة الاختصاصات و71 قباضة بلدية .كما أقرّت بوجود عجز في الموارد البشرية نتيجة الإحالات المتزايدة على التقاعد وضعف الانتدابات في السنوات الأخيرة، وهو ما تعمل الوزارة على تداركه تدريجيًا عبر انتدابات جديدة ودورات تكوينية لتعزيز الكفاءات، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إعادة توزيع الأعوان ضمن حركية وظيفية لتغطية النقائص.

أما فيما يخصّ الديوانة ومكافحة التهريب، فقد أكدت الوزيرة على أهمية هذا القطاع الحيوي، الذي يمثل خط الدفاع الأول عن الاقتصاد الوطني. وأوضحت أنّه تم الترفيع في الإمكانيات اللوجستية وتكثيف الرقابة الإلكترونية عبر مشروع تركيز كاميرات المراقبة بمواقع العمل والمخازن، بهدف ضمان الشفافية وحماية أعوان الديوانة والمواطنين. كما أكدت أن هناك صعوبات في التصرف في المحجوزات، خاصة تلك التي لا يمكن التفويت فيها قبل صدور أحكام قضائية، مشيرة إلى أن طول آجال التقاضي يُسهم في تراكم المحجوزات وضيق فضاءات التخزين، مبينة أن الوزارة تدرس حاليًا حلولًا قانونية وتنظيمية لتسريع عمليات التصرف فيها في إطار احترام الإجراءات الجاري بها العمل.

وفي معرض حديثها عن الوضعية المهنية لأعوان الوزارة، أقرت الوزيرة بوجود تفاوت في المنح بين الأسلاك المختلفة داخل الوزارة، مؤكدةً أن هناك عملًا متواصلًا لإرساء عدالة داخلية بين الأعوان مع الحفاظ على خصوصية المهام الميدانية. وأكدت أن الوزارة لا تعتزم التفويت في المؤسسات العمومية، بل تعمل على إصلاحها وإعادة هيكلتها ضمن رؤية وطنية تهدف إلى تعزيز نجاعتها ومردودها المالي، مشيرة إلى أن الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد شهدت تحسنًا في مردودها خلال سنة 2025 مقارنة بالسنوات السابقة بفضل عمليات التدقيق والمتابعة الدقيقة لتجاوز الإخلالات السابقة.

وفيما يتعلق بالموفق الجبائي، أكدت الوزيرة أنه سيتم خلال سنة 2026 مراجعة تركيبة لجنة المصالحة على مستوى الإدارات الجهوية في إطار تعزيز الثقة بين المطالب بالأداء والإدارة الجبائية.

وفي ختام تدخلها، شددت السيدة وزيرة المالية على أن السياسة المالية للدولة تُدار وفق التوجيهات العليا لرئيس الجمهورية وبما ينسجم مع أحكام دستور 2022، مؤكدة أن الهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز النمو، وتكريس العدالة الجبائية .كما أعربت عن تفاؤلها بمستقبل المالية العمومية في تونس، مؤكدة أن دعائم الإصلاح قائمة، وأنه بالإمكان تحقيق تحسن ملموس في السنوات القادمة بفضل التعاون البنّاء بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، وبمساندة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

قرار اللجنة:

- قررت اللجنتان إنهاء النظر في مشروع مهمة المالية لسنة 2026.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عبد الجليل الهاني	محمد بن حسين